

إلا جانباً واحداً محدوداً من دلالتها فهي لا تحدد لنا تحديداً واضحاً كيف
يجرى استخدام الكلمة في التركيب اللغوي أو الجملة استخداماً صحيحاً معبراً.
والدلالة المعجمية العامة تقتصر في العادة على ما تمثله المفردة في العالم
الخارجي أو في حقل الخبرة العامة . ويلعب السياق اللغوي دوراً هاماً في تقرير
معنى المفردة وتحديدته. وحين نذكر السياق اللغوي يتبادر إلى الذهن نوعان أو
مستويان من السياق :

- ١ - السياق النحوي أو البنية النحوية التي ترد فيها الكلمة بوصفها وحدة نحوية.
- ٢ - السياق المعجمي الذي ترد فيه المفردة بوصفها وحدة دلالية معجمية.

وفيما يتعلق بالنوع الأول فمن المعروف أن الكلمات لا تتوالى في
الجملة على نحو عشوائي، بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطربة
وعلاقات شكلية داخلية معقدة تشكل في مجموعها قواعد التركيب النحوي
في لغة ما ومعنى الجملة ليس مجموع معاني الكلمات المفردة التي ترد فيها،
إذ أن التفسير في البنية النحوية، وعلاقات الكلمات ووظائفها ومواقعها من
الترتيب من شأنه أن يدل في المعنى حتى لو حوفظ على الكلمات ذاتها دون
زيادة أو نقصان، وإسهام الكلمة المفردة في المعنى الكلي للجملة يتقرر -
جزئياً على الأقل - من الموقع الوظيفي الذي تحتله في سياق التركيب
الجملي، وعلاقتها بالكلمات الأخرى (١).

والحقيقة أن تعدد الوظائف النحوية للمكون الواحد وكذا تبادل
المكونات المختلفة للوظائف النحوية قد وضع له النحاة والمعربون العرب أسساً
للتمييز بين كل من مجموعة الوظائف النحوية وبين مكونات اللغة ومن ذلك
ما أورده ابن هشام، فقد فرّق بين وجود المكون في باب نحوي وبين إمكان
انتسابه إلى باب نحوي آخر في التركيب الواحد على نحو :

(١) التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، عودة خليل إبراهيم، الأردن، ط ١٩٨٥، ص ٧٤، ٧٥.